مدار
المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠٢٢/١/١٨ الموافق ١٥ جمادى الآخرة ١٤٤٣ هـ العدد ٥٢٣ السنة التاسعة عشرة

معنى استثناء النقب في «عام الإغفال»، عام امتناع اليهود عن غرس الأشجار «بأمر من الله»!

صـفـحـ(٢)ـة

خطة حكومية إسرائيلية لإنشاء صندوق بقيمة ٤٥ مليون شيكل لجذب إنتاجات الأفلام الأجنبية!

صـفـحـ(٤)ـة

المنتدى الإسرائيلي
ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن
مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

موجة كورونا الجديدة في إسرائيل: من المبكر الوصول لاستخلاصات اقتصادية. (أ.ف.ب)

ترقّب إسرائيلي لموجة كورونا الحالية غير المسبوقة ولانعكاساتها على الاقتصاد والجهاز الصحي!

كتب برهوم جرايسي:

تشتد حالة الترقّب في أوساط الحكم الإسرائيلي، والأوساط والمؤسسات الاقتصادية والمالية، لمستقبل موجة كورونا الحاليّة، والتي تسجّل معدّلات غير مسبوقة في عدد الإصابات اليومية، في حين أن التقديرات تشير إلى احتمال أن تصل الحالات النشطة إلى ما بين ٨٠٠ ألف وحتى مليوني شخص في غضون أسبوعين، وما سيرافق هذا من انعكاسات على الجهاز الصحي، وبشكل خاص على الاقتصاد من كل جوانبه، بعد أن سجّل الاقتصاد في العام الماضي ٢٠٢١، وفق التقارير الأولية، معطيات فاجأت إسرائيل بكونها إيجابية نسبيا، مقارنة مع التوقعات الأولى وحتى المعدّلة لاحقا.

ورغم مرور أسبوع وأكثر على التقديرات المستقبلية، بمعنى عن حالات نشطة بما بين ٨٠٠ ألف إلى مليوني شخص، إلا أن عدد الحالات النشطة، في مطلع الأسبوع الجاري، بأكثر من ٢٨٠ ألفا، لا يقترب من تلك التقديرات. ففي الأيام الأخيرة، يسجّل عدد الإصابات بكورونا يوميا ذروة بعد ذروة، إلا أنه كما يبدو فإن النسبة العظمى من هذه الإصابات هي بمتحوّر أوميكرون، إذ أن أعداد المصابين الضخمة لا تنعكس على أعداد متلقي العلاج في المستشفيات، ولا من هم في حالة الخطر، وبالتالي أعداد الوفيات، إلا أن هذا لا يلغي التخوّف الإسرائيلي من أن تكون المستشفيات عاجزة عن استيعاب الأعداد المتزايدة لاحقا، رغم أن التوقعات العلمية الإسرائيلية تقول إن هذه الموجة ستبدأ في التراجع مع نهايات الشهر الجاري، أو لربما في مطلع الشهر المقبل.

وأيضا مقابل هذه الأعداد الضخمة من المصابين، هناك أكثر من ٢٠٠ ألف شخص في حالة حجر حتى مطلع هذا الأسبوع، والحجر عادة ينعكس مباشرة على قطاع العمل، ولذا فإن أحد الحسابات في إسرائيل هو انعكاسات تضخّم أعداد المصابين والذين يفرض عليهم الحجر على الاقتصاد والحياة العامة، رغم أن المؤسسة الصحية الإسرائيلية ذات الشأن قلّصت عدد أيام الحجر لسبعة أيام بدلا من ١٠ أيام، لمن ليس لديهم عوارض المرض.

ففي إسرائيل يدور جدل حول جدوى فرض إغلاقات ولو جزئية، إن كان على المدارس، وفي هذا الملف هناك معارضة من وزيرة التعليم يفعات شاشا بيطون؛ أو إغلاق مطاعم ومرافق جمهرة، وهنا الصرخة وصلت مسبقا من قطاعات الاقتصاد. إلا أن التقارير الإسرائيلية تقول إن الجائحة فرضت نفسها على الجمهور الذي بادر بذاته إلى تقليص حركته، وارتياده للأماكن العامة، ومنها المطاعم وغيرها. وتداهم إسرائيل الجائحة، في الوقت الذي عرضت فيه التقارير الاقتصادية معطيات مفاجئة للاقتصاد الإسرائيلي، مثل العجز في الموازنة العامة في العام الماضي، الذي بلغ نسبة ٤,٥٪ من حجم الناتج العام، بدلا من توقعات عجز بنسبة ٦,٧٪، على أساسها تم إعداد ميزانية العام الماضي. كما أن مداخيل الضرائب سجّلت ارتفاعا فاق التقديرات الأولى والمعدّلة لاحقا، لتسجّل ذروة غير مسبوقة في الاقتصاد الإسرائيلي.

وكما يظهر من حجم الاعتراضات على اتخاذ إجراءات صارمة مثل إغلاقات وقيود على الحركة، فإن القلق على الاقتصاد بات يطغى على القلق الصحي. إلا أن الأمور لم تنته، وجميع الاحتمالات بشأن الإجراءات تبقى واردة في الأيام المقبلة.

التضخم المالي والعجز في الموازنة العامة

سجّل التضخم المالي في العام الماضي ٢٠٢١ ارتفاعا بنسبة ٢,٨٪، بموجب ما أعلنه مكتب الإحصاء المركزي الحكومي، في منتصف الشهر الجاري، كانون الثاني. وهي النسبة الأعلى منذ العام ٢٠١٢، ومشابهة لما كانت عليه في العام ٢٠١١. والمرتكز الأساس لارتفاع التضخم بهذه النسبة، هو ارتفاع المواد الغذائية والأساسية الحياتية، التي تسجّل ارتفاعات متواصلة وبشكل زاحف منذ صيف العام ٢٠٢٠. إضافة للصرف على المسكن وصيانته.

إلا أن الإسرائيليين في سدة الحكم يسعون دائما للمقارنة مع الوضع القائم في الدول المتطورة الكبرى، بهدف تسهيل الغلاء على الجمهور، فالتضخم يضرب جميع الدول المتطورة والغنية، وأبرزها الولايات المتحدة الأميركية، التي سجّل فيها التضخم في العام الماضي ارتفاعا بنسبة ٧٪، وهي النسبة الأعلى منذ ٤١ عاما، حسب ما قالته التقارير الأميركية.

إلا أن هذا الفارق لا يلغي كون أن كلفة الحياة اليومية في إسرائيل أغلى بنسبة ٢٠٪ من معدلات الكلفة في الدول المتطورة، حتى وفق تقارير إسرائيلية. وعلى سبيل المثال، فإن أسعار المواد الغذائية على مختلف أصنافها، أغلى بنسبة ٢٥٪ بالمعدل، مقارنة مع الأسعار في الأسواق العالمية، وبشكل خاص أسعار اللحوم التي هي أعلى بنسبة ٣٠٪ من الأسعار في العالم، بسبب شروط الحلال اليهودي المكلفة.

وسبق الإعلان عن التضخم المالي، الإعلان عن العجز في الميزانية العامة في العام الماضي ٢٠٢١، الذي بلغ، كما ذكر هنا، نسبة ٤,٥٪، وهي نسبة مفاجئة للأوساط الإسرائيلية، لأنها جاءت أقل من جميع التوقعات، في حين أن خزينة الضرائب سجّلت مداخيل هي الأخرى فاقت كل التوقعات، حتى الأخيرة منها.

وحسب ما ورد في التقارير الأولية لوزارة المالية، بشأن العجز في الميزانية العامة، فإن خفض العجز كان نتيجة لارتفاع حاد في جباية الضرائب، فاق التوقعات وكل التعديلات اللاحقة، وبموازاة ذلك، كان هناك خفض في الصرف الحكومي. إلا أن العجز كان من الممكن أن يكون أقل، لولا الصرف الزائد في الشهر الأخير من العام الماضي، وأساسا على وزارة الدفاع.

وحسب تقرير وزارة المالية، فإن العجز في الموازنة العامة مع نهاية العام الماضي بلغ ٦٨,٦ مليار شيكل، وهذا يعادل ٤,٥٪ من حجم الناتج الإسرائيلي العام، ما يعني أن حجم الناتج العام، بلغ في العام الماضي ١,٥٢٥ ترليون شيكل، وهذا يعادل قرابة ٤٩١ مليار دولار، على أساس معدّل الصرف في الشهرين الأخيرين من العام الماضي، ٣,١١ شيكل للدولار.

وكانت الموازنة العامة للعام الماضي ٢٠٢١، قد تم إعدادها في وزارة المالية على أساس عجز في الموازنة بنسبة ٦,٧٪، ما يعني أن العجز جاء أقل بنحو ٣٣,٥ مليار شيكل. وبعد إقرار الموازنة العامة، خفّضت وزارة المالية تقديراتها للعجز إلى نسبة ٥,٥٪، ولكن النتيجة الأولية جاءت أقل، علما أن نسبة العجز النهائية قد تتضح خلال الشهرين المقبلين، ولربما تكون النسبة أقل بقليل.

ويُستنتج من تقرير الوزارة، أنه في الأشهر الـ ١١ الأولى من العام الماضي بلغ العجز المالي ٤٧,٦ مليار شيكل، ما يعني عجزا بمعدّل سنوي بنسبة ٣,١٪ من الناتج العام، ولكن العجز قفز في الشهر الأخير وحده بنحو ٢١ مليار شيكل، وهذا جرى في الأسبوعين الأخيرين، حينما طلبت الحكومة، وأقرت اللجنة المالية البرلمانية، تحويل فوائض ميزانيات لبنود صرف أخرى، ما يعني صرفا زائدا بنحو ١٦ مليار شيكل، منها ٧,٥ مليار شيكل تم دفقها على وزارة الدفاع.

وكما ذكر، فإن جباية الضرائب حققت قفزة فاقت كل التوقعات التي كانت ترتفع تباعا، وبلغ إجمالي مداخيل الضرائب ٤١٣ مليار شيكل، مقابل ٣١٨ مليار شيكل في العام ٢٠٢٠. وكانت ميزانية ٢٠٢١ قد تم إعدادها على أساس مداخيل ضريبية بقيمة ٣٤٣ مليار شيكل، وشرعت وزارة المالية لاحقا برفع التقديرات، حتى بلغت ٣٩٥ مليار شيكل، وفق آخر تقديرات ليتبين أن المداخيل النهائية أكبر.

تحذير من انبهار ومغامرة

يحذر محللون الحكومة والمسؤولين في المؤسسات المالية من الانبهار الزائد بمعطيات الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة وأن موجة كورونا الجديدة ما تزال في أوجها، وليس واضحا مستقبلها وانعكاساتها على الاقتصاد، الذي فيه مواطن ضعف ليست قليلة يجب أخذها بالاعتبار.

ومن بين هؤلاء المحللين أدريان بايلوت الذي كتب في مقال له في صحيفة «كالكاليست» بأن هذه المعطيات تعد إنجازا لوزير المالية أفيغدور ليبرمان، خاصة وأن العجز في الميزانية يشمل الميزانية الإضافية المخصّصة للصرف على أزمة كورونا، ولولاها لكان العجز قد انخفض بقدر أكبر.

إلا أن بايلوت كتب محذّرا: «يجب ألا نخلط بين كل هذه البيانات المدهشة التي لا ينبغي الاستهانة بها، فمن الواضح بالفعل أنها ليست كل شيء. إن إسرائيل العام ٢٠٢٢ هي دولة مزدوجة مقسمة، تقريبا، إلى مجموعتين. الأولى والأصغر من الناحية العددية، مؤلفة من أولئك الذين ترتبت أمورهم، وبضمنها أساسا العاملون في قطاع التقنية العالية، الهايتك، الذين يحصلون على معدّل رواتب ضعف معدّل الرواتب العام، وسوية معهم العاملون في القطاع العام ومنظمون نقابيا ويحصلون على شروط عمل جيدة، ومضمونة. وهناك موظفون يتقاضون راتباً يزيد بالفعل عن ضعف متوسط الراتب العام، إضافة إلى المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال الذين ابتسم لهم القدر». ويتابع بايلوت: «من ناحية أخرى، فإن معظم شعب إسرائيل ينهار تحت العبء. وكورونا لم تخلق أي شيء، فقط سلطت الضوء على الفجوات الاقتصادية الاجتماعية، وأبرزتها ووسعتها كثيرا. تجري أحداث إسرائيل في العام ٢٠٢٢ في مساحة أصبحت مزدحمة بشكل لا يطاق. هذا بلد يشهد ازدحامات متنوعة. فإلى جانب الاختناقات المرورية على الطرقات والحدائق والشوارع، هناك ازدحام وضغوط في الجهاز الصحي، كما في وسائل النقل، والتعليم، وقطاع العقارات وغيره».

ويرى بايلوت أن آلية العمل في جهاز الدولة والاقتصاد، سوية مع نسبة التكاثر الطبيعي الأعلى بين الدول المتطورة، والبيروقراطية القديمة، تشدّ إسرائيل سنوات إلى الوراء. وبعد كورونا سيكون وضع لم يكن قائما من قبل، وعلى الحكومة بلورة استراتيجية جديدة للاقتصاد الكلي، لا تستند فقط على حجم الناتج العام، ونسبة النمو السنوية فيه. فالعجز في الميزانية سيستمر، وهو أمر مهم لمعرفة كيفية إدارة الاقتصاد والمال العام، لهذا يجب أن يكون التركيز على جوهر الإنفاق والدخل. أين نضع الشيكل الهامشي ليكون أفضل للجميع هنا، ولا أقل أهمية: ممن يتم أخذ الشيكل، بحسب تعبير بايلوت.

غير أن من فاجأ الأوساط الاقتصادية الرسمية والخاصة كان محافظ بنك إسرائيل المركزي، أمير يارون، الذي قال في بيان له أمام اللجنة المالية البرلمانية في الكنيست في الأسبوع الماضي، إن الوضع الاقتصادي العام في إسرائيل ما زال متخلفا عن ركب الدول المتطورة، وكي تلحق إسرائيل بهذا الركب، وتكون ضمن الدول الـ ١٥ الأولى الأكثر تطورا اقتصاديا في العالم، عليها تغيير عدد من القواعد والمعادلات الاقتصادية التي وضعتها منذ سنوات، من أجل زيادة الاستثمارات الحكومية في مختلف المجالات، ما من شأنه أن يدفع قدماً بعجلة النمو الاقتصادي.

وخلافا لكل سابقيه في المنصب، دعا يارون إلى زيادة سقف العجز في الميزانية العامة، من النسبة المتوخاة والمطلوبة ٢٪، التي وضعتها وزارة المالية، وحتى بنك إسرائيل المركزي، الذي طالب بأقل منها سابقا، إلى نسبة تتراوح ما بين ٣٪ إلى ٤٪.

ولم يكتف يارون بهذا، بل دعا أيضا إلى عدم الاستمرار بالتمسك بنسبة دين عام لا ترتفع عن نسبة ٦٠٪ من حجم الناتج العام، وهي النسبة التي حققتها إسرائيل في الأعوام ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩، وارتفعت إلى ٧٤٪ في العام ٢٠٢٠، وحسب التقديرات، فإن هذه النسبة تراجعت بشكل ملحوظ في العام الماضي، استنادا لنسبة العجز في الميزانية، ونسبة النمو المتوقعة بنحو ٧٪ ولربما أكثر.

ويقول يارون إنه لا مانع من رفع سقف الدين العام إلى نسبة ٧٠٪، مدعيا أن الاقتصاد الإسرائيلي قادر على تحمل نسبة كهذه، رغم كلفة هذا الدين من الميزانية العامة، من حيث الفوائد البنكية. ويقول يارون إن مستويات الفائدة البنكية في العالم منخفضة وهذا يشجّع على زيادة الدين من أجل زيادة الاستثمارات.

يشار إلى أنه في العام ٢٠١٩، وقبل اندلاع جائحة كورونا، بدأ الحديث في إسرائيل عن وضع سقف أقل للدين العام، ليصل إلى حدود ٥٠٪ من حجم الناتج العام، حتى تفجرت جائحة كورونا وانعكاساتها على الاقتصاد، فقلبت كل الموازين والمعادلات الاقتصادية.

كلمة في البداية

النقب .. الأرض لبّ الصراع

بقلم: أنطوان شلحت

ما شهدته منطقة النقب هذه الفترة من محاولات الاستيلاء على المزيد من الأرض العربية، من خلال أداة التشجير، أعاد تسليط الضوء على ما يتعرض له الفلسطينيون فيها منذ النكبة في العام ١٩٤٨ وصولاً إلى يومنا هذا، على خلفية الصراع على الأرض. وقبل نحو عقد من الأعوام دارت معركة في نطاق هذا الصراع حول ما عرف في حينه باسم «مخطط برافر» تكللت بالنجاح ودفن المخطط في أواخر العام ٢٠١٣، لكن من دون تخلي الدولة عن غاياته. واستهدف المخطط في ذلك الوقت مصادرة مئات آلاف الدونمات من العرب الأصلانيين في تلك المنطقة، والذين بلغ عددهم نحو ٢٠٠ ألف نسمة، وذلك من خلال حشرهم في أقل من ١٠٠ ألف دونم، أي أقل من واحد بالمئة من مساحتها الإجمالية. وصادقت الحكومة الإسرائيلية على هذا المخطط في أيلول ٢٠١١، وجرى تعريفه بأنه «مخطط توطين عرب النقب». ونصّ على التهام نحو ٥٠٠ ألف دونم من أصل ٦٠٠ ألف دونم يملكها العرب في النقب، وترفض الحكومة تسجيل ملكيتهم عليها. ولم يكن الأمر مرتبطاً بوجود العرب في منطقة النقب فقط، وإنما انطوى أيضاً على انعكاسات خطرة تتعلق بجوهر المعركة على الأرض بين الفلسطينيين في الداخل ودولة إسرائيل. ومعروف أن كل ما بقي من الأراضي الخاصة التي كان يملكها هؤلاء الفلسطينيون في منطقتي الجليل والمثلث لا يزيد عن ٦٥٠ ألف دونم. ومن هنا رأت لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في الداخل أن «مخطط برافر» يعتبر أكبر مخطط كولونيالي يستهدف وجودهم منذ نكبة ١٩٤٨، وأن معركة النقب تُشكل بالتالي معركة فاصلة على ما تبقى من أراض عربية، بعد أن نالت المؤسسة الإسرائيلية من أراضي الجليل والمثلث والمدن الساحلية على مرّ الأعوام.

وبالتزامن مع المعركة ضد «مخطط برافر» عممت لجنة التوجيه العليا لعرب النقب التي تشكلت كقيادة جماعية للمواطنين العرب في النقب وضمّت جميع الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة، وثيقة تضمنت عرضاً مفصلاً لمعركة الأرض في النقب. وجاء فيها أنه وفقاً لإحصائيات جرت في فترة الانتداب البريطاني (١٩٣١) بلغ عدد البدو في النقب ٦٥ ألف نسمة، وقدرت لجنة فلسطين للأراضي العام ١٩٢٠ الأراضي المفتلحة في قضاء بئر السبع بما لا يقل عن ٣,٧٥ مليون دونم عدا أراضي الرعاية. كما تبيّن صور لسلاح الجو البريطاني من ١٩٤٥ أن جميع مناطق السكن في قضاء بئر السبع مفتلحة بالكامل، وهذا يدحض فرية إسرائيل بأن النقب صحراء بالكامل، وأن أهلها بدو رحل. وقد احتفظ أهالي بئر السبع بملكيتهم لأراضيهم بحسب قانون العرف والعادة لعدة قرون، وفلحوها وعاشوا فيها. كما أكد وزير المستعمرات البريطاني، ونستون تشرتشل، لدى زيارته للقدس في ١٩٢١، بحضور أول مندوب سام بريطاني هو هربرت صموئيل، وباسم الحكومة البريطانية، حق الأهالي في ملكية أرضهم بحسب قانون العُرف والعادة («وعد تشرتشل للبدو») وصدرت بيانات رسمية وحكومية في هذا الشأن. وتم احتلال بئر السبع من جانب الجيش الإسرائيلي في الفترة الواقعة بين تشرين الأول - كانون الأول ١٩٤٨، واقترن ذلك بترحيل ٩٠ بالمئة من سكان النقب خارج حدود الدولة، حيث أصبحوا لاجئين. والأغلبية العظمى منهم جرى تهجيرها إلى الأردن وقطاع غزة، حيث أن عدد اللاجئين من قضاء النقب وفقا لإحصاء جرى في ١٩٩٨ بلغ ٥٥٥٨١٣ نسمة، ومن تبقى في قضاء النقب بعد حملة التهجير- وكانت نسبتهم ١٠ بالمئة وتعدادهم لا يتجاوز ١٠ آلاف نسمة (وفقا لإحصاء ١٩٩٨ بلغ عددهم ١٢٠ ألف نسمة، وآنذاك بلغ عددهم ٢٠٠ ألف نسمة)- تم تهجيرهم وتركيزهم في منطقة جغرافية محدودة محاذية للحدود الأردنية - الإسرائيلية آنذاك وتسمى «منطقة السياج»، والممتدة شرقي شارع بئر السبع - الخليل، بمحاذاة الخط الأخضر حتى تل عراد، ومن هناك حتى ديمونا - بئر السبع. وبتاريخ ٢ أيار ١٩٧١ بدأت الحكومة الإسرائيلية حملة لتسجيل الأراضي في النقب، بهدف تسجيل أراضي السكان الذين تم ترحيلهم خارج الحدود على اسم دولة إسرائيل بحجة أنها أملاك غائبين، وقام سكان النقب العرب بتقديم طلبات ملكية على مليون دونم. لكن الحكومات الإسرائيلية لم تعترف بالقرى العربية في النقب بما في ذلك القرى القائمة قبل إقامة الدولة، وكانت البلدة الأولى التي تم الاعتراف بها في ١٩٦٨ هي تل السبع، وبعد ذلك أقرت الحكومات الإسرائيلية تجميع السكان العرب في النقب في سبعة تجمعات سكنية، وفي المقابل تبنت الحكومات اقتراحات طاقم حكومي، بأن لا تعترف بملكية البدو على أراضيهم على أساس أن كل أراضي النقب موات، معتمدة على قانون صدر في ١٩٢٠ إبان فترة الانتداب البريطاني يناقض قانون الأراضي العثماني من ١٨٥٨، الذي ينص على أن من أحيا أرضاً مواتاً يحصل على حقوق ملكية، أما القانون البريطاني الذي أقر بضغط من الوكالة اليهودية فينص على أن من يفلح أرضاً مواتاً لا يحصل على حقوق ويعتبر مخالفاً للقانون. غير أن الحكومة الإسرائيلية ومع رفضها الاعتراف بحقوق الملكية أعلنت أن أي مواطن عربي يتنازل عن حقوقه في أرضه يحصل على تعويض بأرض بديلة بنسبة ٢٠ بالمئة من مساحة أرضه، وعلى تعويض مالي عما تبقى. وبعد أن فشلت مخططات الحكومة الإسرائيلية في ترحيل العرب من النقب وتركيزهم ودفعهم للتنازل عن أراضيهم عنوة جاءت المخططات الأخيرة، وكانت ذروتها «مخطط برافر». وما تجدر الإشارة إليه أن كل من عمل في إعداد هذا المخطط، وكذلك معظم الذين كُلفوا بتنفيذه، هم من رجال المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية. ولم يخف كبار المسؤولين والخبراء في الشؤون الجغرافية والديمغرافية أن تنفيذ هذا المخطط يعتبر بالنسبة إلى إسرائيل «مهمة قومية» من الدرجة الأولى، تفرضها، أيضاً، الضغوط السكانية الشديدة في وسط الدولة، والحاجة إلى تخفيف الحضور العسكري الكثيف المنتشر حول منطقة تل أبيب الكبرى، حيث أن الجيش الإسرائيلي أعد خططاً متعددة لنقل عدد كبير من قواعده العسكرية إلى النقب بهدف إخلاء أراض في مناطق الوسط وتخصيصها لمشروعات سكنية، أو لمشروعات مدنية أخرى.

وكان تقرير صادر عن ديوان مراقب الدولة الإسرائيلية أشار إلى أن ٨٠ في المئة من أراضي الدولة (باستثناء الأراضي الموجودة في الضفة الغربية المحتلة) موجودة في يد المؤسسة الأمنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتقوم هذه المؤسسة باستعمال نصف هذه الأراضي لأغراضها الخاصة، بينما تفرض قيوداً مشدّدة على استعمال النصف الباقي، في وقت تحتاج فيه الدولة بصورة ماسة إلى الأرض. كما أنه أبدى استغرابه من قيام المؤسسة الأمنية بمحاولات فرض سيطرتها على مزيد من أراضي الدولة.

في الوقت نفسه نشير إلى أنه في مطلع ٢٠٠٩ نُشر في إسرائيل كتاب بعنوان «بلد باللون الخاكي/ الأرض والأمن في إسرائيل» من تأليف الباحثين عميرام أورن ورافي ريغف. وقد عرضا فيه بشكل مفصل خريطة الامتداد أو الانتشار الأمني الإسرائيلي من الناحية الجغرافية، وبيّنا أنه على الرغم من شحّ الأرض في إسرائيل فإن ما يقارب نصف مساحة الدولة يتبع للمؤسسة الأمنية أو أنه واقع تحت تأثيرها. وتمتد هذه الأراضي في كل أنحاء البلد، في الوسط والأطراف، وفي المدن الكبرى والصغرى، وفي الجبال وشواطئ البحر، وكذلك في المناطق المأهولة والمفتوحة، وفي هذه المساحة كلها ثمة بنى تحتية أمنية ومناطق عسكرية. وأكدا أن الحديث يدور حول ظاهرة جغرافية ليس لها مثيل من ناحية حجمها مقارنة بدول العالم الأخرى. كما أبديا دهشتهما من اكتشاف أن دولة إسرائيل المدنية من حيث المساحة تعتبر أصغر كثيراً مما كانا يعتقدان في السابق، وشدّدا على أن الجيش هو بمثابة دولة ظل بدلاً من أن يكون تابعاً لدولة ذات سيادة.

ومثلما كانت الحال عند مواجهة «مخطط برافر»، فإن الهجمة الإسرائيلية الحالية على أراضي النقب تعيدنا إلى شعار «احتلال الأرض» الصهيوني الكلاسيكي الذي لم يكن شعاراً للتيارات اليمينية فحسب وإنما كان أيضاً شعاراً لتيارات صهيونية يسارية تدعي الاعتدال.

معنى استثناء النقب في «عام الإغفال»، عام امتناع اليهود عن غرس الأشجار «بأمر من الله»!

قوات كبيرة من حرس الحدود تتهيأ لقمع احتجاجات أهالي النقب على الاستيلاء على أراضيهم بذريعة التشجير، وذلك في ١٢ من الشهر الجاري. (شينخوا)

كتب وليد حبّاس:

تكمن إحدى الأدوات التي تستخدمها إسرائيل للسيطرة على الأرض وإزاحة سكانها الأصلانيين في سياسة التشجير، والتي من خلالها تقوم بالسيطرة على الأراضي من خلال زراعتها أو تحويلها إلى حدائق عامة أو محميات طبيعية. في النقب، مثلا، يقوم الصندوق القومي اليهودي (أو ما يعرف بالعبرية باسم «كاكال») بمشروع جديد لتشجير مساحات واسعة بهدف منع أي استخدام آخر لها من قبل الفلسطينيين من سكان المنطقة مثل إقامة منازل أو أحياء سكنية أو استخدامها للزراعة وتربية المواشي. وفي يوم الأربعاء ١٢ كانون الثاني، وصل عضو الكنيست إيتمار بن غفير، من حزب «قوة يهودية» التابع لتيار الصهيونية الدينية، إلى النقب لزراعة أشجار وقال بأن «الصراع في النقب هو رمز سيادتنا على أرض إسرائيل». ومع نشوب مواجهات حادة بين الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وأهالي المنطقة الأصلانيين، دعا يائير لبيد، وزير الخارجية الإسرائيلي، إلى إيقاف مشروع التشجير، الأمر الذي جر وراءه ردود فعل من قبل زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو، الذي زعم بأن لا أحد يجرؤ على إيقاف غرس الأشجار في دولة إسرائيل[١] أما آفي ديختر، عضو الكنيست من حزب الليكود، فقد وصل إلى المكان ليشارك في زراعة الأشجار، وقال بدوره إن «الصراع هنا بين المجرمين العرب والدولة. المجرمون يريدون الاستيلاء على مناطق لا علاقة لها ببلداتهم. إن الدولة والصندوق القومي اليهودي على أهبة الاستعداد لمواجهتهم من خلال استخدام الشجر والجرار الزراعي ووضع السياسات الملائمة».[٢]

إلى جانب هذه التجاذبات السياسية داخل إسرائيل، كان هناك جدل آخر غير متوقع، ولم يتم الاهتمام به بشكل كاف في الصحافة العربية، ويتعلق بأحد أركان الشريعة اليهودية. ففي هذا العام بالتحديد، والذي يسمى في الثقافة الدينية اليهودية بـ»عام الإغفال»، يمنع منعا باتا على اليهود استخدام الأرض، أو زراعتها، أو حتى غرس الأشجار. ومع ذلك، قام الحاخامات في إسرائيل بوضع فتاوى استثنائية تسمح بغرس الأشجار في النقب شريطة أن يتم استخدام أشجار غير مثمرة من نوع محدد. هذه المقالة تستعرض مفهوم «عام الإغفال»، والجدالات التي أثيرت حوله فيما يخص الصراع في النقب.

ما هو «عام الإغفال»؟

بحسب التقويم العبري، فإن السنة رقم ٥٧٨٢ والتي بدأت بتاريخ ٧ أيلول ٢٠٢١ وستنتهي في ٢٥ أيلول ٢٠٢٢ هي «عام الإغفال». وهو عام يأتي كل سبع سنوات ويمتنع فيه اليهود عن العمل في الأرض، زراعتها، أو بيع محصولها. ففي الإصحاح ٢٣ من سفر الخروج، ورد النص التالي الذي بات يعتبر فريضة دينية: «ست سنين تزرع أرضك وتجمع غلتها. وأما في السابعة فتريحها وتتركها ليأكل فقراء شعبك. وفضلاتهم تأكلها وحوش البرية. كذلك تفعل بكرمك وزيتونك». وبموجب التفسيرات الدينية اليهودية، فإن الهدف من وراء هذه الفريضة هو أن الله يريد أن يذكر شعب إسرائيل بأنه هو صاحب السيادة الفعلية، وأن الملك الوحيد هو ملك الله. من هنا، ألزم الله اليهود بترك الأرض وهجرتها كليا كي يتمكن الأغيار والشعوب الفقيرة من استخدامها. في التاريخ الحديث، يتم عادة الإشارة إلى أن اليهود في فلسطين بدأوا بتطبيق فريضة «عام الإغفال» منذ قرون. بيد أن الجدل الحقيقي بدأ في بدايات القرن العشرين عندما كان المستوطنون اليهود الجدد يملكون مساحات محدودة من أراضي فلسطين، ويستخدمونها في معظمها للزراعة. في العام ١٩٠٩ نشر الراب أبراهام إسحاق هكوهين كوك كتاباً بعنوان «سبت البلاد» وفيه تطرّق إلى مفهوم «عام الإغفال» من الناحيتين الشرعية والقانونية. أحد أهم التناقضات التي تترتب على هذا العام وبرزت في الكتاب هي أن اليهود لا يمكنهم تجاهل هذه الفريضة التي يجمع عليها كل حاخامات إسرائيل، لكن من جهة ثانية فإن ترك الأراضي الزراعية بدون فلاحة سيؤدي إلى ارتفاع حاد في الأسعار وسوف يعود بالخراب على التكنولوجيات الزراعية المستخدمة والتي تحتاج إلى استمرارية ومتابعة. والأهم أن عدداً كبيراً من المزارعين المستوطنين سيفلسون وبالتالي سيكون مشروع إقامة دولة على المحك.[٣]

الحل الذي يقترحه الحاخام كوك هو حل تحايلي، بحيث يتم بيع كل الأراضي التي تعود ملكيتها إلى اليهود، سواء كمؤسسات أو كأفراد، إلى شخص غير يهودي. في الواقع، كان يهود صفد يستخدمون هذا الأسلوب منذ ما يقارب ٥٠٠ عام، لكن الحاخام كوك حول موضوع بيع أراضي اليهود في «عام الإغفال» من ممارسة غير مركزية يديرها كل يهودي صاحب أرض في فلسطين إلى ممارسة مركزية تشرف عليها مؤسسات الحركة الصهيونية. وبعد قيام الدولة، أصبحت الدولة هي التي تشرف على ذلك. وقد أثارت فتوى الحاخام كوك جدلا كبيرا في تلك الفترة. من جهة، كان الحاخامات التابعون إلى الطوائف الأشكنازية يرفضون رفضا تاما بيع الأراضي إلى شخص غير يهودي، لأن في ذلك تحايلاً على الفريضة الدينية. فالبيع يعني أن الأراضي لم تعد ملكا لليهود، وبالتالي بالإمكان الاستمرار في الأعمال الزراعية وتجنيب المزارع اليهودية خسائر باهظة. وقد كان الحاخام كوك، الذي أتاح بيع الأراضي خوفا من وقوع خسائر مادية، يتبع إلى الطائفة الأشكنازية. في المقابل، فإن الحاخامات التابعين إلى الصهيونية الدينية أو الطوائف الشرقية لا يمانعون من بيع أراضي إسرائيل في «عام الإغفال».

مهما يكن من أمر، تحول موضوع بيع أراضي إسرائيل إلى شخص غير يهودي، مرة كل سبع سنوات، تقليدا متبعا حتى يومنا هذا. في معظم المرات كان البيع يتم لصالح شخص عربي فلسطيني تعتبره إسرائيل مواليا جدا لها، ومؤتمنا على كل أراضي إسرائيل التي ستتحول إلى ملكية خاصة به والتي قد تبلغ مساحاتها حوالي ١,٧٥ مليون دونم[٤] ويتم البيع من خلال عقد بيع وتنازل يمنح المشتري كامل الحق في الأراضي، لكنه محدود زمنيا، بحيث أن المشتري يعيد الأراضي إلى ملكية اليهود بعد إنهاء «عام الإغفال». وقبل أن يبدأ «عام الإغفال» الحالي، وبالتحديد بتاريخ ٢٣ آب ٢٠٢١، تم نقل ملكية كل أراضي إسرائيل الزراعية إلى شخص غير يهودي، لكنه أيضا غير عربي، واسمه واسلي شميدت. وتتم عملية بيع الأراضي من خلال لجنة تقوم مؤسسة الربانوت الرئيسة بالإشراف عليها، وتضم أعضاء من وزارة العدل الإسرائيلية وجهات حكومية أخرى.[٥]

ويمكن أن نلاحظ أن معظم المنتجات الغذائية الإسرائيلية في «عام الإغفال» يتم ختمها بختم خاص للدلالة على أنها ما تزال حلال لأنه تم إنتاجها من أراض غير يهودية. بيد أن معظم الحريديم في إسرائيل يقاطعون هذه المنتجات ويفضلون شراء الخضار والفواكه مباشرة من الفلسطينيين، خصوصا من الضفة الغربية أو أن يستوردوها من الخارج، لأنهم يعتقدون أن هناك تحايلاً على الشريعة الدينية عند تحويل ملكية الأراضي والاستمرار في العمل فيها من قبل اليهود. وقبل العودة لرؤية كيف انعكس النقاش على مشروع الصندوق القومي اليهودي داخل أراضي النقب، لا بد من الإشارة إلى قضية أخرى مثيرة للاستغراب وتتعلق بأراضي ومزارع المستوطنات في الضفة الغربية. الخطاب السائد لدى المستوطنين، وحاخاماتهم، هو أن أراضي الضفة هي ملك لليهود وأن الله وعدهم بها في التوراة. ومعظم أعمال المستوطنين تقوم على سلب الأراضي وفرض بؤر استيطانية عليها دون الرجوع أحيانا إلى الدولة ومؤسساتها، اعتقادا منهم أن الاستيطان هو حق ديني لا يجب إبطاؤه من قبل مؤسسات الدولة صاحبة العمليات البيروقراطية المملة. لكن عندما يحين «عام الإغفال» ينشر حاخامات المستوطنين منشورات متناقضة تماما ويصرون على أن أراضي الضفة كلها ملك للعرب، وأنها تخضع للنظام الأردني، وبالتالي فهي ليست ملكا لليهود ولا تنطبق عليها فريضة «عام الإغفال». والهدف هو الاستمرار في الاستيطان الزراعي وتشجير مساحات إضافية داخل الضفة الغربية.[٦]

بن غفير يحصل على استثناء من أحد الحاخامات لغرس أشجار في النقب

بصرف النظر عن هذه التناقضات المثيرة في الخطاب الديني للمستوطنين، فإن التناقض الأهم برز في منطقة النقب وظهر بشكل خاص خلال الأسبوع الأخير. من جهة، نشر الصندوق القومي اليهودي على موقعه تعليمات بخصوص التشجير في «عام الإغفال» الحالي، وهي تعليمات تنسحب بطبيعة الحال على مشروع تشجير أراضي النقب. يقول أحد بنود هذه التعليمات: «في المناطق التي نسمح فيها بالزراعة لغرض الاستيلاء على الأرض ومنع تسربها [للعرب]، سيتم غرس الأشجار بواسطة عمال غير يهود بحيث أن الشتلات التي نستخدمها هي شتلات لأشجار غير مثمرة».[٧]

بيد أن الأشخاص غير اليهود المقصودين، هم العرب أنفسهم والذين يعترضون على مشروع الصندوق القومي في النقب. وربما يدل إصرار الصندوق القومي اليهودي على تشجير منطقة النقب في هذا العام بالتحديد على هويته العلمانية على الرغم من ازدياد نفوذ التيارات المتدينة واليمينية المتشددة داخل مؤسسات المنظمة الصهيونية في السنوات الأخيرة. وعليه، أراد أعضاء من حزب الليكود، بالإضافة إلى بن غفير، اليميني الأكثر تطرفا والذي ينتمي إلى متشددي الصهيونية الدينية، أن يقوموا هم أنفسهم بغرس الأشجار. وقد صورت وكالات الإعلام اليمينية المتطرفة الصراع في النقب على أنه «غزوة» من قبل العرب المخربين والذين يريدون تهديد السيادة اليهودية. وبالتالي تطوع حاخامات من تيارات مختلفة لإصدار فتاوى تتيح حتى لليهود التجند لإنقاذ أراضي النقب من العرب. مثلا، يقول الحاخام يهودا عميحاي، وهو سابقا كان رئيس لجنة «عام الإغفال» وحاليا رئيس مركز أبحاث التوراة والأرض، ما يلي: «إذا كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لإنقاذ الأرض التي يريد العرب الاستيلاء عليها، فهذا ممكن فقط عن طريق غرس الأشجار غير المثمرة أو نقل أشجار من أرض إلى أرض أخرى». ومع أنه يحبذ أن تتم العملية من خلال أشخاص غير يهود، الا أنه يقول أيضا إنه في ظل حالات معينة يكون فيها العرب مصدر تهديد حقيقي، «من الممكن أن يتم الأمر ... حتى من قبل اليهود أنفسهم».[٨] لكن النقاش احتد أكثر عندما توجه بن غفير إلى أحد الحاخامات البارزين لدى الصهيونية الدينية، وهو الحاخام دوف ليئور، بتاريخ ١٢ كانون الثاني، وطلب منه فتوى أكثر وضوحا بخصوص غرس الأشجار في النقب. وقد انتقد الحاخام ليئور كل المتدينين الساكتين، والذين يتمسكون بفريضة «عام الإغفال» ويتناسون أن المعركة هي معركة مصيرية مع العرب. وعليه، نصح الحاخام ليئور بن غفير بالتوجه فورا إلى النقب وغرس الأشجار بنفسه. هذه الفتوى أثارت حفيظة العديد من حاخامات التيارات الحريدية، حيث قال الحاخام الحريدي يوسف إفراتي بأنه ممنوع منعا باتا وتحت أي ظرف غرس الأشجار في إسرائيل هذا العام. لكن أعضاء الكنيست الحريديم التزموا الصمت ولم يشاركوا في هذا النقاش.[٩]

في كل الأحوال، فإن موضوع «عام الإغفال» يعتبر إحدى المحطات التي تعكس الكثير عن التناقضات الداخلية لدى المجتمع الإسرائيلي. وهي تحتاج إلى اهتمام أكبر لكشف التشابكات التي تحصل ما بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي في هذه السنة حيث يفضل فيها عدد لا بأس به من اليهود عدم العمل في الزراعة. لكنها أيضا تعكس التناقضات ما بين الهوية الدينية اليهودية الملتزمة بفراض الشريعة، وبين متطلبات الاستيطان والاستيلاء المستمر على الأراضي. ففي نهاية الأمر، تغلبت هوية إسرائيل الاستعمارية التوسعية على هويتها الدينية، وتسببت بتأقلمات وتعديلات طالت تفسيرات في الشريعة الدينية بما يتناسب مع ولا يعرقل مشروع الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين في النقب.

المراجع

1 إيلنا كوريال وآخرون، صدامات في النقب بسبب شتلات الصندوق القومي اليهودي، يديعوت أحرونوت، 11 كانون الثاني 2022. أنظر الرابط التالي: https://www.ynet.co.il/news/article/s1ysglo3f

2 عتارا غيرمان، هل تم خرق فريضة عام الإغفال؟، مكور ريشون، 11 كانون الثاني 2022. أنظر الرابط التالي: https://www.makorrishon.co.il/news/445225/

3 راجع الموقع التالي: ويكيبيديا، سبت الأرض، على الرابط التالي: https://bit.ly/3nulcjs

4 كوبي نحشوني، إذن البيع خرج إلى حيز التنفيذ. يديعوت أحرونوت، 5 أيلول 2007. أنظر الرابط التالي: https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3446165,00.html

5 يولي آرييه، إذن البيع دخل حيز التنفيذ: الأراضي بيعت إلى أحد الأغيار، سروغيم، 23 آب 2021. أنظر الرابط التالي: https://bit.ly/3fsXb7L

6 شلومو غورن، إشكالية عام الإغفال في المستوطنات، دراسات بيت المدراش (بيت إيل: ييشيفاه، 2007). أنظر الرابط التالي: https://www.yeshiva.org.il/midrash/7351

7 أنظر صفحة الصندوق القومي اليهودي على الرابط التالي: https://bit.ly/3rfTXKc

8 غيرمان، هل تم خرق فريضة عام الإغفال؟

9 حنان غرينوود، هل نحن بصدد صراعات داخل المعارضة؟ مسموح غرس الأشجار في عام الإغفال، يسرائيل هيوم، 12 كانون الثاني 2022. أنظر الرابط التالي: https://www.israelhayom.co.il/judaism/judaism-news/article/6969698

صدر عن
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»
معنى إسرائيل
يعقوب م. رابكِنْ
ترجمة وتقديم: حسن خضر

قـراءة في تقرير مجموعـة بحثـية بشأن الفرص والتحديات الماثلة أمام إسرائيل فـي حـوض البحـر المتوسـط فـي ٢٠٢٢

حقل غاز ليفياثان البحري كما يبدو من على متن سفينة بحرية إسرائيلية. (أب)

كتب سليم سلامة:

ما هي أهم الفرص والتحديات الماثلة أمام دولة إسـرائيل في العام الجديد، ٢٠٢٢، على مسـتوى منطقة حوض البحر المتوسـط؟ هذا هو السـؤال المركزي الذي أشـغل مجموعة بحثية تحمل اسـم «مجموعة الأبحاث والسياسات حول إسـرائيل في حوض البحر المتوسط»؛ وهي مجموعة مشـتركة لثلاثة مراكز بحثية أكاديمية هي: «معهد مِتفيم» (مسارات) ـ المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية، «معهد ديفيس» ـ معهد العلاقات الدولية على اسـم ليونارد ديفيس، ومركز أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة حيفا. فقد عقدت مجموعة الباحثين هـذه ما وصفته بأنه «لقاء خاص» ضمـن فعاليات «اليوم الدولي الأول لحوض البحر المتوسط» الذي صادف في الثامن والعشرين من تشرين الثاني الأخير ولم تنشـر المجموعة ملخصاً لمـداولات لقائها الخاص سـوى في نهاية شـهر كانون الأول المنصرم تحت عنوان «سياسـة إسـرائيل في شـرق حوض البحر الأبيض المتوسـط ـ نظرة إلى العام ٢٠٢٢».

بحث أعضـاء المجموعة البحثية الأهداف والغايات المرجو تحقيقها من خلال السياسـات الإسرائيلية خلال السنة القريبة، مؤكدين على ما وصفوه بـ «تعقيدات المنطقة وتنوع مجالات العمل والنشـاط المتاحة فيهـا»، ثم خلصوا إلى وضـع جملة من التوصيات في مجالات شـتى تتصل بتوسـيع وتوثيق العلاقـات بين إسـرائيل ودول مختلفة في المنطقة، توسيع وتعميق مسارات التعاون الإقليمي، الدفع نحو المزيد من اتفاقيات التطبيع والسلام بين إسرائيل ودول في المنطقة، اعتماد نظرة إقليمية محددة حيال نشـاط الدول العظمى في المنطقة وتبني سياسة خارجية تسعى نحو تحقيق المزيد من دوائر التعاون الإقليمي الفعال والمثمر.

أ ـ توسيع وتوثيق العلاقات مع دول المنطقة

بناء «سـلام حـارّ» مع المغرب ـ تميزت السـنة الأولـى من العلاقات المتجددة بين دولة إسـرائيل والمملكة المغربيـة بالجهود الحثيثة الرامية إلى إرسـاء الأسـس الدبلوماسـية والتعاقدية فـي المجالات السياسـية، الأمنيـة والمدنيـة. فقـد جـرى افتتـاح الممثليتين الدبلوماسـيتين لكل واحدة من الدولتين لدى الأخرى، بكل طواقمهما الدبلوماسـية والإدارية، كما جـرى التوقيع علـى اتفاقيات في مجال الملاحة الجوية وبدأت خطوط الطيران رحلاتها المباشـرة بين البلدين، كما أجرى وزراء ومسـؤولون رسميون إسـرائيليون كثيرون زيارات إلى المغرب وقعوا خلالها على اتفاقيات للتعاون المشـترك بين الدولتين في مجالات عديـدة. وكانت أبرز تلك الزيـارات، العلنية، الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الإسـرائيلي، بيني غانتـس، والتي وُصفت بأنها «تاريخية» لأنهـا المرة الأولى التي يجري فيها وزير دفاع إسـرائيلي زيارة رسـمية علنية إلى المغرب. وخلال زيارته تلك، في أواخر تشرين الثاني الأخير، وقع غانتس مع نظيره المغربي، عبد اللطيف لوديي، على جملة من الاتفاقيات الرامية إلى تعزيز التعاون القائم منذ سنوات بين الأجهزة الاستخباراتية في البلدين، كجزء من تعزيز التعاون المشترك في المجال العسكري ـ الأمني.

بالبناء على هذه الأسس، التي تُضاف إلى العلاقات المدنية ـ الثقافية غير الرسمية المتشعبة بين البلدين، توصي مجموعة الباحثين بالعمل خلال السـنة الجديدة علـى بناء منظومة «حارة» مـن العلاقات «تقوم أساساً على العلاقات المدنية وليس على العلاقات الأمنية والسياسية بين النُخب من البلدين»، بحسـب تعبير الباحثين. ورغم انتباههم إلى أن «تقييدات جائحة كورونا تجعل من الصعب نسـج وتوثيق العلاقات الشـخصية بين قـادة الدولتين في هذه المرحلـة»، إلا أنهم يرون أن «محاربة الفيروس تشـكل، في حد ذاتها، مجـالاً إضافياً آخر للتعاون وتعزيـز العلاقات بينهما». كما يشـير الباحثون، أيضاً، إلى أن علاقات كل مـن الدولتيـن مع الاتحـاد الأوروبـي، فضلاً عن حقيقـة كونهما مشـمولتين في إطار «سياسة الجيرة الأوروبية» ـ من شأنها أن تشكل، هي أيضاً، مجالاً إضافياً آخر للتعاون والتعلم المشتركين ولفتح الباب أمام نشاطات ثنائية مشتركة في إطار برامج ومشاريع الاتحاد الأوروبي.

توثيق العلاقات مع مصر وتوسـيعها في المجـال المدني ـ تميزت العلاقات بين إسـرائيل ومصر خلال السنة الماضية، بشكل خاص، بما تصفه مجموعـة الباحثين بـ «توثيق الصلات بين زعماء الدولتين» إلى جانـب تعميق التعاون المشـترك في المجال الاقتصـادي ـ التجاري تحديداً، ولا سـيما قطاع الطاقة منه على وجه الخصوص. بالإضافة إلى ذلك، جرى تدشـين خط جديـد للرحلات الجوية بين مطـاريّ اللد (بن غوريون) والقاهرة.

عن آفاق العلاقات بين إسـرائيل ومصر خلال السنة الجديدة، تشير مجموعة البحث إلى أن أمام إسـرائيل فرصة سانحة لتوسيع «التعاون الجيـد في المجال الأمني»، كما تصفه، ليشـمل أيضـاً مجالات مدنية واقتصاديـة إضافيـة أخرى من شـأنها أن تقود، ربما، إلى «تسـخين العلاقات بين المجتمعين، الإسـرائيلي والمصـري». غير أن الباحثين يسـتدركون لينوهوا بأن «ثمة عقبة جدية تقف في وجه هذه المهمة وقـد تحـول دون تحقيقها تتمثل، أساسـاً، في النفـور المصري من تسـخين العلاقات المدنية»، الأمر الذي «يحتّم على إسـرائيل العمل وبذل الجهود من أجل تقليص مدى المعارضة المصرية لهذا التطور». كما ترى مجموعة الباحثين أن على إسـرائيل العمل «قدر المسـتطاع» من أجل توسيع الاسـتيراد من مصر إلى إسرائيل و«تسهيل إمكانيات تحرك رجال الأعمال الإسرائيليين والمصريين وتنقلهم بين الدولتين».

تعزيـز العلاقات مع تركيـا وتعميق ارتباطها بالمنطقة ـ شـهدت العلاقـات بين تركيا وإسـرائيل تراجعاً ملحوظاً وصل إلـى حدّ إعادة السـفيرين ابتداء من العام ٢٠١٨. وخلال العـام المنصرم، بثت تركيا رسائل وإشارات تدل على أنها معنية بتسخين العلاقات بين البلدين، لكنها قوبلت بتجاهل ولامبالاة واضحين من جانب إسرائيل، كما تقول مجموعة الباحثين.

لكنّ التدخل المباشـر للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي أدى إلى إطلاق سراح الزوجين الإسرائيليين اللذين اعتُقلا في تركيا بتهمة التجسس، في إثر ضبطهما يلتقطان صوراً فوتوغرافية لقصر أردوغان ومواقع رسـمية أخرى، أوجد فرصة سانحة لإعادة ترميم العلاقات بين البلدين وتعزيزها، بما في ذلك عبر إعادة السفيرين.

هنـا، يؤكد الباحثون على «ضـرورة أن تتذكر إسـرائيل وتنتبه إلى حقيقة أن تركيا كانت، وسـتبقى، دولة مركزية جداً في منطقة حوض البحر المتوسـط وفي الشـرق الأوسـط عموماً، بصرف النظر عن هوية الشـخص الذي يقف علـى رأس هرم النظـام الحاكم فيهـا. ولهذا ـ يضيف الباحثون ـ ينبغي على إسـرائيل العمل من أجل تعميق الحوار الثنائي معها، المباشر والمتواصل، وعلى أعلى المستويات السياسية الممكنة. ذلك أن تحسـين العلاقات مع تركيا ينطوي على فوائد جمة لإسرائيل، اقتصادياً وسياسياً ومدنياً، وبالإمكان تحقيق ذلك حتى من دون المسّ بمنظومة العلاقات الهامة والحيوية القائمة بين إسـرائيل ودول أخـرى في المنطقـة ثمة بينها وبين تركيـا خصومات ونزاعات مختلفة، وفي مقدمتها بالطبع اليونان وقبرص ومصر.

ب ـ توسيع مجالات وآفاق التعاون الإقليمي

توسـيع وتعميق سـيرورات المأسسـة الإقليمية في شـرق حوض المتوسـط ـ منذ ثلاث سـنوات، يعمل «منتدى الغاز» الخاص بمنطقة شـرق حوض البحر المتوسـط، لكنه لم يفلح فـي الوصول إلى كميات جدية في الإنتاج. ولذا يرى الباحثون أنه من الضروري «توسيع صلاحيات منتدى الغاز لتشـمل أيضـاً العمل في مجال الطاقـة المتجددة»، ثم العمل على «شمل المجتمع المدني ضمن هذا المنتدى وكجزء منه، إلى جانب القطاعين التجاري والسياسي». وفي هذا الإطار، يوصي الباحثون بالعمـل على إيجاد وإنشـاء مؤسسـات إقليمية أخرى تنشـط، ضمن أشياء أخرى، في مواجهة الأزمة المناخية، في توسيع وتعميق مجالات وآفـاق التعاون الإقليمي، وخصوصاً الاقتصـادي والتجاري، إضافة إلى التعاون في تسـوية النزاعات والعمل على ضم دول أخرى من المنطقة لا تتمتع بعضوية «منتدى الغاز» إلى عضويته (تركيا ولبنان، على وجه التحديد).

توثيق ارتباطات البنـى التحتية بين دول المنطقة ـ ارتباطات البنى التحتية في مجالات الكهرباء، الغاز والمياه من شأنها أن تهيئ، أيضاً، بنيـة تحتية وأرضية للتعاون في المجالات السياسـية والاقتصادية، أن تسـاهم في حفظ وتعزيز الاستقرار السياسي الإقليمي، إلى جانب تعزيز أمن إسـرائيل وجاراتها في مجال الطاقـة، ما يمكن أن يفضي بالتالي إلى بناء وتعزيز علاقات السلام.

في مجال الكهرباء، تجدر الإشـارة إلى الاتفاق الإسـرائيلي ـ الأردني ـ الإماراتـي الخـاص باسـتيراد الطاقة الشمسـية مـن الأردن مقابل تزويـد المياه المحلّاة من إسـرائيل وإلى إنجاز مـد الكابل الكهربائي بين إسـرائيل واليونان وقبـرص. أما في مجال الغـاز الطبيعي، فإلى جانب ضرورة فحص عدد وأشـكال وصلات الغاز مع مصر، توصي لجنة الباحثين بالعمل أيضاً من أجل ربط السـلطة الفلسـطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالطاقة الغازية. وفي مجال المياه، تقول اللجنة إنه ينبغي توسـيع وتوثيق التعاون في المجالات البحثية والتكنولوجية الإقليميـة، كما ينبغي الانخـراط في جهود وبرامـج الاتحاد الأوروبي الراميـة إلى تعزيـز الروابط في حـوض البحر المتوسـط في مجالات المواصلات، الطاقة، المياه، البيئة، الرقمنة، العمالة وغيرها.

المواجهـة الإقليمية للأزمة المناخية ـ تشـكل أزمة المناخ تهديداً خطيراً لمنطقة شـرق حوض المتوسـط والشـرق الأوسـط، لكن ـ من جهـة أخرى ـ فرصة لتعزيز التعاون بيـن دول المنطقة. فهذا المجال يتيح أيضاً بناء تحالفات فورية لمعالجة موضوع محدد وتشـكيل أطر إقليميـة. وفي هـذا النطاق، تجري وزارة الطاقة مسـحاً بيئياً لفحص إمكانيـات إنتاج وتطوير الطاقة المتجـددة وتخزين الطاقة في البحر. ومن هنا، توصـي لجنة الباحثين بفحص جمـع الإمكانيات المختلفة، إشـراك الدول الجارة بالمعلومات والمعرفـة المتوفرة في هذا المجال سـعياً إلى بلورة سياسـات وتوجيهات إدارية مشـتركة بشأن حقوق اسـتخدام الطاقة في البحر. ويشـير الباحثون إلـى أن أحد التحديات الكبـرى التي تواجه إسـرائيل في هـذا المجال هو صيانـة وتطوير منظومة العلاقات الإقليمية التي تبلورت بشأن مسألة الطاقة الغازيّة، مع الانتقال السريع قدر الإمكان إلى الاعتماد على الطاقة المتجددة.

تعزيز منظومة العلاقات الثلاثية مع قبرص واليونان ـ تشكل منظومة العلاقات الثلاثية مع اليونان وقبرص ثورة اسـتراتيجية على غاية من الأهمية بالنسبة لإسـرائيل، الأمر الذي يسـتدعي مواصلة صيانتها وتعزيزها، تطويرها وتوسـيعها. وتوصي مجموعـة الباحثين بالعمل على توسيع مجالات وآفاق التعاون بين إسرائيل وقبرص واليونان خارج نطـاق مجالي الأمن والطاقة. أما المجالات الإضافية الأخرى التي يمكن، ويجـب، العمل لتعزيز العلاقات الثلاثية فيها فتشـمل الاسـتعداد لتقديم حلول فورية في حالات الأزمة والطوارئ، مواجهة جائحة كورونا وإسقاطاتها الاقتصادية والاجتماعية، ترميم وتطوير قطاع السياحة. وتشـكل التغيرات المناخية قضية مركزية تتطلب رصد جهود خاصة لمواجهتهـا ومعالجتها في إطـار منظومة العلاقـات الثلاثية هذه. وتؤكد مجموعة الباحثين على أن هذا التعاون الثلاثي يوفر لإسـرائيل قنـاة اتصال إضافية حيال لاعبين آخرين فـي المنطقة، مثل الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ت ـ السعي نحو تطبيع العلاقات وإحلال السلام

تجنيد حوض المتوسط لدفع عملية السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية ـ في الوقت الذي يبحث فيه مؤيدو السـلام عن فرص وطرق اسـتخدام عملية التطبيع مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين في ما يخدم دفع عملية السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية إلى أمام، ينبغي أن نتذكر وأن نؤكـد ـ كما تقول مجموعة الباحثين ـ أن ثمة فرصاً عديدة تكمن أيضاً في قدرة إسرائيل والفلسـطينيين على تجنيد حوض البحر المتوسط لخدمة هذا الهدف. فإن في وسـع دول مثل تركيا، قبرص، مصر ودول الاتحاد الأوروبي تقديم مساعدة كبيرة في إيجاد حلول مناسبة للأزمة الخانقة في قطـاع غزة، بينما للمغرب أهمية كبيرة مثلاً في تسـوية وإدارة منطقة القدس والأماكن المقدسـة فيها، إلـى جانب ما يمكن أن قدمـه المنظمات المتعددة الأطراف التي تنشـط في المنطقة من حيث كونها صيغة مناسـبة وجيدة للقاءات وللتعاون بين إسـرائيل والفلسـطينيين، ناهيك عن أن للاعبين في منطقة حوض المتوسـط إجمـالاً مصلحة واضحة في الدفع نحو إحلال الاسـتقرار والسـلام في المنطقـة. وفـي هذا السـياق، تنوه مجموعـة الباحثيـن إلى «واجب إسـرائيل» في تحديد القـدرات، الإمكانيات والطاقـات الكامنة لدى اللاعبين المختلفين في المنطقة، ثـم الأدوات التي توفرها المنطقة، وتسخيرها كلها لدفع عملية السلام مع الفلسطينيين قُدُماً.

الاتفـاق مع لبنان على ترسـيم الحدود المائية ـ تجري إسـرائيل ولبنان مفاوضات لترسيم الحدود المائية بينهما بوساطة أميركية. وثمـة لكلتا الدولتين مصلحـة في إنهاء هـذه المفاوضات بنجاح والتوصـل إلى اتفاقية تتيح لهما، وخاصة لدولة لبنان التي تعيش أزمـة اقتصادية خانقـة، تطوير واسـتغلال المـوارد الكامنة في مياهها الإقليمية. مجرد إجراء هذه المفاوضات هو أمر هام وحيوي، كما يؤكد الباحثون، بينما من شـأن نجاحه أن يرسـي قاعدة معينة لعلاقات مسـتقبلية بين إسرائيل ولبنان تتيح تسوية قضايا أخرى عالقة بينهما.

توسـيع دائرة التطبيع إلى شـمال أفريقيا ـ ترى مجموعة الباحثين أن قرب دولة تونس مـن المغرب ومن دول الاتحاد الأوروبي، إلى جانب مـا فيها من «تراث يهـودي»، كما تصفه، والسـيرورات الديمقراطية التي تعيشـها الدولة التونسية، هي عوامل تتيح، مجتمِعةً، اعتبارها مرشـحة جيدة لتوسـيع دائرة تطبيع العلاقات بين إسـرائيل ودول عربيـة أخرى، حتى لو كانت الطريق للوصـول إلى هناك طويلة ووعرة. وإضافة إلى ذلك، يوصي الباحثون بفحص إمكانيات وسـبل الاستعانة بالعلاقات مع المغرب من أجل تحسـين العلاقات بين إسـرائيل ودول أخرى في القارة الأفريقية.

ث ـ اعتماد نظرة إقليمية حيال نشاط الدول العظمى ودول أجنبية

تجنيد الولايات المتحدة للدفع بخطوات محددة في المنطقة ـ يتعين على إسرائيل الدفع قدر مسـتطاعها لتبني واعتماد الرؤية الأميركية التي تعتبر حوض البحر المتوسـط حيزاً هاماً لنشاطها. وعلى الولايات المتحدة النظـر إلى الخطوات التـي تتخذها إسـرائيل في المنطقة ـ التحالف مـع اليونان وقبرص، العلاقات الوثيقـة مع مصر والمغرب، تعزيـز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، بل والتقارب مع تركيا ـ باعتبارها خطـوات تخدم المصالح الأميركية، مـا يعني تأييدها ودعمها بكل ما أمكنها.

التصدي إقليمياً لحالة عدم الاسـتقرار في المنطقة ـ تشير مجموعة الباحثيـن إلى «الانهيار الاقتصادي والمؤسسـاتي فـي لبنان، الحرب الأهلية في سـورية والتدخل الروسـي فيها، التدخل الإيراني في بؤر توتـر عديدة في المنطقة، وكذلك التدخـل الصيني أيضاً» باعتبارها «سـيرورات تضع تحدياً كبيراً أمام السياسة الإسرائيلية». وعليه يرى الباحثـون أنـه يتعين على إسـرائيل «أن تتذكر أن هـذه التحديات مشـتركة للاعبين آخرين فـي المنظومة الإقليمية»، مـا يعني أنه من الممكـن مواجهتها بصورة أكثـر فاعلية ونجاعة من خـلال التعاون الإقليمي، وليـس بصورة فردية. وعلـى إسـرائيل «أن تتذكر أيضاً»، يضيف الباحثون، أن «الدول العظمى الكبيرة في حوض البحر المتوسط، المسؤولة عن ثلاثة أرباع الناتج القومي الإجمالي في حوض المتوسط، هي إسـبانيا، فرنسـا وإيطاليا». وبناء على ذلك، يتعين على إسرائيل «تخصيص انتباه وجهد اسـتثنائيين ولائقيـن لتعزيز العلاقات مع هذه الدول، في مـوازاة تعزيز العلاقات مع دول أخرى في حوض البحر المتوسط، في أوروبا وفي شمال أفريقيا».

أما التوصية الأخيرة التي تضعها مجموعة الباحثين المشتركة فهي: «ضرورة أن تحافظ إسـرائيل على التواضع في أنشطتها المختلفة في المنطقة وعلى الاستعداد للتعاون، مع الحذر الشديد من أن يُنظَر إليها وكأنها دولة عظمى إقليمية تتصرف على هواها، مما سيثير معارضة متعددة المصادر والأسـباب لها... وعليها أن تواصل التصرف كدولة معنية بالتعاون وتعزيزه ومستعدة للمشاركة والمساهمة في ما يعود بالنفع على المنطقة برمّتها».

براد بيت يصور فيلم «حرب الزومبي العالمية» (٢٠١٣) في إسرائيل. (وكالات)

خطة حكومية إسرائيلية لإنشاء صندوق بقيمة ٤٥ مليون شيكل لجذب إنتاجات الأفلام الأجنبية!

كتبت تسنيم القاضي:

«نتفليكس في الطريق إلى تل أبيب، هكذا تخطط الحكومة لتشجيع الإنتاج الأجنبي على التصوير في إسرائيل»- بهذه الكلمات عنون موقع «واللا» الاخباري خبر مصادقة الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٠٢١/١١/١٤ على قرار «تشجيع الإنتاج الأجنبي».

[١] ويهدف القرار إلى تشجيع إنتاج الأفلام والمسلسلات التلفزيونية الأجنبية في إسرائيل، عبر إلزام مدير عام وزارة الاقتصاد والصناعة، من خلال هيئة الاستثمار والتنمية في الوزارة، بإصدار تعليمات لتشغيل مسار المساعدة، بالاتفاق مع وزارات الثقافة والرياضة والسياحة والمالية والخارجية. وترى إسرائيل أن هنالك نقصا في التعاون العالمي في مجال إنتاج الأفلام وأن هنالك حاجة للبدء في خطة منظمة لتحقيق تطلعاتها على هذا الصعيد. في هذا السياق يأتي هذا القرار كخطوة من شأنها تقوية الاقتصاد، وتعزيز الثقافة والسياحة والعلاقات الخارجية الإسرائيلية؛ كما أن جذب الإنتاجات الكبيرة سيساهم في تحسين صورة إسرائيل وتحويلها إلى واجهة لصناعة الأفلام.

يقوم هذا التقرير باستعراض القرار، ويقف عند بعض المحاولات لصياغة قرار مشابه، كما يتناول إسرائيل كواجهة للأفلام الأجنبية في محطات تاريخية مختلفة.

تشجيع التعاون الأجنبي في إنتاج وتسويق الأفلام والمسلسلات

سبقت القرار الحالي عدّة محاولات لتشجيع الإنتاج الأجنبي من ضمنها مبادرة ميخا حريش، وزير التجارة والصناعة في حكومة رابين الثانية، في العام ١٩٩٣، تبعتها سلسلة من المحاولات لتبني خطة تشجع التعاون الأجنبي- الإسرائيلي فيما يتعلق بإنتاج الأفلام والمسلسلات. وفي العام ٢٠٠٨ تم إقرار قانون تشجيع إنتاج الأفلام في إسرائيل كأمر مؤقت وتعديل تشريعي[٢]، والذي يقدم مزايا ضريبية وحوافز مادية أخرى لتغطية جزء من تكاليف الإنتاج الأجنبي والإنتاج المشترك؛ إلا أن القانون كان معقد الإجراءات، فقد طالب المنتجين الأجانب بتلقي عائداتهم من خلال شركات أفلام محلية، وكانت الحوافز المالية لا تزال أقل من تلك التي تقدمها البلدان الأخرى. وتم إلغاء القانون في العام ٢٠١٣، بعد وصول نفتالي بينيت إلى وزارة الاقتصاد. ودفعت عدة مؤسسات معنية أبرزها جمعية منتجي التلفزيون والسينما الإسرائيليين[٣] نحو القرار الحالي، وتمكنت من تضمين الإنتاج التلفزيوني ضمن الأعمال التي يشملها، واعتبرت أنها خطوة ستوفر آلاف الوظائف للإسرائيليين وعشرات الملايين من الشواكل التي ستصل إلى الاقتصاد الإسرائيلي مثل نتيجة استخدام خدمات كالرحلات الجوية والفنادق والمطاعم والنقل وغير ذلك، إضافة للدور الذي ستلعبه في رفع الإنتاج المشترك.

يخصص القرار الأخير مبلغ ٤٥ مليون شيكل، تصرف خلال العامين ٢٠٢٢- ٢٠٢٣، من ميزانيات الوزارات المعنية، السابق ذكرها، بحصص متفاوتة كجزء من الإجراء، وسيحصل كل عمل أجنبي يتم تصويره في إسرائيل على استرداد بنسبة ٢٥٪ من نفقات الإنتاج.

ووفقاً لبيان نشره ديوان وزير الاقتصاد والصناعة بتاريخ ٢٠٢١/١١/١١، يشكل هذا القرار طريقاً للتركيز على إسرائيل كعلامة تجارية إيجابية في العالم، وكمركز لتصوير الأفلام والمسلسلات العالمية، باستخدام المواقع الطبيعية والتاريخية الفريدة الموجودة في إسرائيل[٤]. وبحسب البيان، فإن إسرائيل تتمتع بالعديد من المزايا في مجال صناعة الأفلام والمسلسلات، والتي تجعل منها وجهة مناسبة وجاذبة للمنتجين الأجانب، فهي تمتلك بنية تحتية جيدة يمكنها توفير مرافق وخدمات الإنتاج، إضافة إلى المهنيين المهرة وخريجي مدارس السينما الذين يمكنهم المساهمة في الانتاجات الأجنبية. ويشير البيان إلى أن خطوة مثل هذه ستكون بمثابة رافعة لتطوير الثقافة الإسرائيلية، والسياحة الداخلية، ومن المتوقع أن تدر ملايين الشواكل على الاقتصاد الإسرائيلي، من الإنتاجات التي سيتم تصويرها، بحيث ستوفر فرص عمل لعشرات الإسرائيليين. بالإضافة إلى ذلك، من شأن هذه الخطوة أن تساهم في تحسين صورة إسرائيل في العالم.

وبحسب وزيرة الاقتصاد والصناعة أورنا باربيفاي فإن «الطريق لتشجيع الإنتاج الأجنبي هو أداة أخرى لتشجيع وتقوية صناعة السينما والتلفزيون الإسرائيلية» وإن التعاون بين الوزارات الحكومية «يعكس الإمكانات الكامنة في المشروع وقدرته على تعزيز الاقتصاد والثقافة والسياحة والعلاقات الخارجية».[٥] واعتبر وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد أن «الإنتاجات الدولية الأصلية طريقة ممتازة وغير تقليدية لرواية القصة الإسرائيلية، وإظهار الوجه الحقيقي والمتنوع لإسرائيل للعالم».[٦] فيما شارك وزير المالية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان القرار على صفحته الشخصية على فيسبوك بعبارة: «الإنتاجات الأجنبية مدعوة للتصوير في إسرائيل»، متابعاً: «حان الوقت لنرى مواقع التصوير باللونين الأبيض والأزرق».[٧]

ومع هذا القرار ستنضم إسرائيل إلى العديد من الدول في العالم التي تشجع الإنتاجات الأجنبية التي يتم تصويرها في بلدانها. في أيلول من العام الماضي، على سبيل المثال، اعتمد البرلمان الأوكراني قانوناً يهدف إلى تعزيز الإنتاج السينمائي في أوكرانيا من خلال منح حوافز ضريبية لمنتجي الأفلام الأجانب والمحليين.

إسرائيل كموقع تصوير

تم تصوير العديد من الأفلام الأجنبية/ العالمية في إسرائيل منذ بداياتها، كان أولها في العام ١٩٥٣ فيلم The Juggler الأميركي من إنتاج ستانلي كرامر Stanley Kramer وإخراج إدوارد دميتريك Edward Dmytryk وبطولة الممثل اليهودي الأمريكي كيرك دوجلاس Kirk Douglas، ويروى الفيلم قصة تكون إسرائيل مسرحاً لأحداثها. وتبعته مجموعة من الأفلام التي اتخذت من إسرائيل موقعاً تصويرياً أبرزها فيلم «إكسودوس». إلا أن إسرائيل، كموقع للتصوير، كانت وجهة للأفلام ذات الميزانيات المنخفضة، فمنذ ستينيات القرن الماضي، بدأت إسرائيل تروّج نفسها كوجهة غير مكلفة لتصوير الأفلام الأجنبية، وطرحت نفسها كبديل لجنوب إيطاليا، إضافة إلى توجهها الجدي نحو الإنتاجات المشتركة، مسوقة مواقع التصوير «متعددة المزايا»، حيث الطقس المشمس، والمواقع الأثرية والصحراوية، إلى الجبال المغطاة بالثلوج، كلها تقع في بلد صغير يمكنه توفير طواقم عمل محترفة متعددة اللغات والخدمات. مثال على الأفلام التي اتخذت من إسرائيل، وخاصة صحراء النقب، موقعاً لها، فيلم "Madorn" (١٩٧٠) والذي بالرغم من أن موقع تصويره الأساس كان في هوليوود إلا أن مشاهد إطلاق النار، والمشاهد العنيفة الأخرى تم تصويرها في صحراء النقب.

وشكّل العام ١٩٧٣ نقطة تحول في قطاع إنتاج الأفلام الأجنبية في إسرائيل، فقد دفعت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ المنتجين إلى إعادة النظر في كون إسرائيل الوجهة الأجنبية المفضلة لإنتاج أفلامهم، وتزامن هذا مع المقاطعة العربية لإسرائيل والتي ساهمت في إعاقة إنتاج الأفلام الأجنبية ذات الميزانيات الكبيرة. لم يقضِ التراجع هذا على الإنتاج الأجنبي في إسرائيل بشكل نهائي، فقد استمرت أفلام الدرجة الثانية من الاستفادة من إمكانيات وإمتيازات مواقع التصوير الإسرائيلية، ولكن بصورة محدودة.

لاحقاً، بدأت إسرائيل نفسها بالظهور في الأفلام الأجنبية مثل فيلم "Deadly Outbreak" العام ١٩٩٥، ثم فلم جان كلود فان دام، في العام ٢٠٠١ بعنوان "The Order" والذي يظهر بشكل مباشر مشهداً لفان دام في زي حسيدي يركض من الشرطة الإسرائيلية في البلدة القديمة في القدس. وتبع هذا الفيلم تصوير مجموعة من أفلام هوليوود في إسرائيل كان أشهرها "Rambo III" (١٩٨٨)، والذي اتخذ من تل أبيب، يافا، إيلات مواقع تصوير له، وفيلم نتالي بورتمان "A Tale of Love and Darkness" (٢٠١٥)، وهو فيلم مأخوذ عن رواية السيرة الذاتية للكاتب الإسرائيلي عاموس عوز، وتتحدث فيه بورتمان اللغة العبرية، وقد تم تصويره في القدس[٨].

الحوافز الحكومية والدور الرقابي

للنظر إلى العلاقة بين إنتاج الأفلام الأجنبية في إسرائيل وبين الدور الحكومي في دعم و/ أو تعطيل هذا النشاط، لا يكفي فقط أن ننظر إلى القرارات الحكومية، ومشاريع القوانين التي من شأنها دعم هذه الخطوة. فحادثة فيلم "Jesus Christ Superstar" (١٩٧٣) وردود الفعل الحكومية، وإجراءات المقاطعة، وفرض الرقابة لاحقا، تسلط الضوء على التداخل بين الحكومة وبين الإنتاج الفني في إسرائيل؛ حيث إن الجدل الذي أثاره الفيلم عند عرضه دفع الحكومة الإسرائيلية آنذاك لاتخاذ سلسلة من الإجراءات بعد وصف الفيلم بأنه معاد للسامية، ويسيء لليهود واليهودية بشكل سافر. وفي بيان لها نفت الحكومة الإسرائيلية أي علاقة مباشرة بينها وبين منتجي الفيلم، واتخذت مجموعة من الإجراءات فأمرت وزارة الخارجية الإسرائيلية مسؤولي القنصلية الإسرائيلية في نيويورك ولوس أنجلوس بعدم حضور افتتاح الفيلم في مدنهما. ودفع الجدل حول الفيلم عدداً من المسؤولين الإسرائيليين، بمن فيهم وزير الخارجية آبا إيبان، إلى اقتراح قيام الحكومة بتشكيل لجنة دائمة لفحص نصوص الأفلام التي يرغب المنتجون الأجانب في تصويرها في إسرائيل. وتبدو مبادرة الحكومة اليوم لتشجيع تصوير الأفلام الأجنبية في إسرائيل كحلقة في سلسلة الإجراءات الحكومية المدروسة لتشكيل صورة معينة لإسرائيل عالمياً وتحسينها، وكخطوة علاقات عامة، تأخذ بعين الاعتبار المناخ السياسي السائد.

اللافت للنظر أن معظم الأخبار التي تناولت موضوع القانون الجديد أرفقت خبرها بصورة لشعار نتفليكس أو بصور لمسلسل «فوضى»، وهذا يدفع للتساؤل حول مكانة النجاح الذي حققته المسلسلات الإسرائيلية المعروضة على منصة العرض نتفليكس، ومسلسل «فوضى» تحديدا، في التطلعات نحو تحقيق المزيد من النجاحات الإسرائيلية في مجال إنتاج الأفلام والمسلسلات عالميا، وهذه المرة كحاضنة للأعمال الأجنبية. وبالإضافة إلى المكسب الاقتصادي الذي ستجنيه إسرائيل عبر استقطاب شركات إنتاج عالمية لتصوير أفلامها على أرضها، فإن موضعة إسرائيل كوجهة لمنتجي الأفلام والمسلسلات تهدف إلى محاولة تحدي جهود المقاطعة الاقتصادية والثقافية، وتطبيع وجود إسرائيل الثقافي والذي يؤدي إلى تطبيع حالة العنف التي ترافق وجودها بشكل تلقائي عبر تجاوزها أو التغاضي عنها أو حتى تحديها، من خلال استئناف الدعوات لإنتاج أعمال فنية في إسرائيل، بعد أن كانت، فيما سبق، مترددة وخجولة أو شبه غائبة، خاصة بعد تكرار عدة حوادث لوقف أكثر من عملية تصوير في إثر حرب طارئة تقرر إسرائيل خوضها. وتظهر المحاولة الجادة، هذه المرة، على شكل قانون تسنه الحكومة وتشترك في تنفيذه عدة وزارات وهيئات حكومية كمحاولة للاستفادة من النجاح الذي لاقته المسلسلات الإسرائيلية التي تبثها نتفليكس، إضافة إلى الاستفادة من موجة التطبيع الأخيرة مع عدد من الدول العربية.

المراجع

1 قرار الحكومة رقم 629 https://www.gov.il/he/departments/policies/ dec629_2021

2 قانون تشجيع إنتاج الأفلام في إسرائيل. أنظر الرابط التالي: https://www.nevo.co.il/law_html/law01/500_028.htm

3 تأسست جمعية منتجي التلفزيون والسينما الإسرائيلية في العام 1981، وتقود الجمعية جهود تنظيم صناعة الأفلام في إسرائيل وتعزيز القوانين والقرارات، بحيث تشارك في المداولات البرلمانية والنقاشات الخاصة بالقرارات الحكومية المتعلقة بالمحتوى الفني السينمائي التلفزيوني وإنتاجه، كما تعمل على المساعدة في إنتاج المزيد من المحتوى الإسرائيلي الأصلي للتلفزيون والسينما، ونشر هذا الإنتاج عالمياً. للمزيد حول الجمعية أنظر الرابط التالي: https://www.producers.org.il/?lang=ar

4 إجراء جديد لتشجيع الإنتاج الأجنبي على القدوم إلى إسرائيل، موقع وزارة الاقتصاد والصناعة. أنظر الرابط: https://www.gov.il/he/departments/ news/economy-news-111121

5 المصدر السابق.

6 المصدر السابق.

7 صفحة الفيسبوك الشخصية لوزير المالية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان https://www.facebook.com/AvigdorLiberman/posts/4922650474414528

8 لمزيد حول أفلام تم تصويرها في إسرائيل: https://www.israel21c.org/how-israel-became-b-movie-central/

https://www.timeout.com/israel/movies/ten-hollywood-films-you-wouldnt-believe-were-shot-in-israel

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية « مدار »

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد

تجميد اتفاق نقل النفط الإماراتي - الإسرائيلي بسبب أخطاره البيئية لا يوقف التخوّفات من «إمكان إعادة تدويره»!

نشطاء في مجال حماية البيئة يتظاهرون في إيلات احتجاجا على مشروع خط النفط الإماراتي الإسرائيلي.

(الصورة عن: فلوريدا نيوز تايمز)

كتب هشام نفاع:

بعد شهور من النشاطات الرافضة لاتفاقية النفط بين الإمارات وإسرائيل، ممثلة بشركة «خط أنبوب أوروبا آسيا» (لاحقاً ثمة استعراض لتاريخها)، يبدو أن الاتفاق بين الطرفين في طريقه إلى الفشل. لكن جهات ناشطة تعبّر عن حذر في التعاطي مع الأمر كمحطة أخيرة. وهو الاتفاق الذي جاء بعد علاقات التطبيع بين إسرائيل والإمارات العام الماضي وينص على نقل نفط من الخليج بواسطة السفن إلى ميناء إيلات على البحر الأحمر، ثم من خلال خط أنابيب عبر الأرض إلى ميناء عسقلان على البحر المتوسط، ليتم شحنه بعد ذلك إلى أوروبا.

دفع حجم الخطر البيئي الذي سينجم عن تطبيق هذا الاتفاق بمنظمات عدة الى إطلاق نضال حاد معارض له، وهو ما جعل وزارة حماية البيئة الإسرائيلية تعلن، في تموز الفائت، عن إرجاء تنفيذه. وهو قرار جاء في ضوء شكوى قضائية الى المحكمة الإسرائيلية العليا قدمته منظمات بيئية إسرائيلية، في أيار الماضي، لوقف تنفيذ الاتفاق بالنظر للخطر الذي يشكله على الشعاب المرجانية في شمال البحر الأحمر قبالة إيلات. وطلبت منظمات «أدم طيفع فادين» و«منظمة حماية الطبيعة في إسرائيل» و«تسالول»، من المحكمة عدم السماح للحكومة الإسرائيلية بزيادة كميات النفط الخام الذي يمر عبر إيلات، وهي الزيادة التي تشكل شرطاً أساسياً لجعل الاتفاق قابلا للتنفيذ. شركة النفط – ومعها سلطة الشركات الحكومية الإسرائيلية – زعمت أن إجازة الاتفاق لا تتطلب موافقة خاصة من الوزارات الحكومية. لكن الجزء الأكبر من الالتماس المقدم من المنظمات البيئية يركّز على الطعن في هذا القرار، وعلى حجة مضادة مفادها أنه لم يكن من حق الشركة أن توقع على الاتفاق من دون جلسة استماع حكومية على الأقل تأخذ في الاعتبار جميع تداعياته.

من إسرائيل- إيران إلى آسيا- أوروبا

وفقاً لموسوعات المعلومات الشبكيّة، فإن الشركة الجديدة هي وريثة «خط أنبوب النفط الإيراني الإسرائيلي»؛ أنبوب نفط بقطر ٤٢ إنشا وبطول ٢٥٥ كيلومترا تمّ تشييده في العام ١٩٦٨ لنقل النفط الخام من إيران إلى البحر المتوسط حيث يمتدّ من رصيف خاص في ميناء عسقلان إلى ميناء إيلات على البحر الأحمر بقدرة ضخ ١,٢ مليون برميل في اليوم. فقد كانت إيران في عهد نظام الشاه السابق، والذي ارتبط بعلاقات عميقة مع حكومات إسرائيل، تحتاج لزيادة صادراتها بحدود ٢٠٪ لكي تدعم اقتصادها الناشئ وإسرائيل تحتاج لتعويض خسارة أنبوب (كركوك- حيفا) المقفل منذ العام ١٩٤٨ والّذي كان يمدّها بحاجتها من النفط بعد تكريره في مصفاة حيفا. لذا تم الاتفاق العام ١٩٥٩ في العاصمة الإيرانية طهران على بناء خط (إيلات- عسقلان) وإنشاء شركة مشتركة لإدارتهِ وبلغت تكاليف إنشائه ١٥٥ مليون دولار في حينه (ما يفوق مليار دولار بسعر اليوم) ووافق بنك «دويتشه» الألماني العام ١٩٦٦ على تمويلهِ بفائدة تصل إلى ٥,٥٪، فتمّ البناء وإنشاء الشركة لإدارة الأنبوب العام ١٩٦٨ وبدأ النفط يجري فيها. بعد قيام الثورة في إيران ضد الشاه العام ١٩٧٩، صادرت إسرائيل الخط وضمّت الشركة المشتركة لحسابها. وبعد العام ٢٠٠٠ طوّرتْ إسرائيل الخط ببناء خط عكسي (عسقلان- إيلات) لنقل النفط من روسيا وأذربيجان والقوقاز إلى آسيا. ورفعت إيران عدّة قضايا منذ العام ١٩٩٤ ضد إسرائيل بفرنسا وسويسرا وحتّى العام ٢٠١٦ حيث أمرت المحكمة العليا الفيدرالية السويسرية إسرائيل بدفع ١,١ مليار دولار كتعويض عن حصة إيران في الخط وعن النفط الباقي في الخط وقتها.

في ١٦ أيلول ٢٠٢٠، نُشر أنّ إسرائيل درست إمكانية الطلب من الإمارات إقناع السعودية بأن تسمح لشركة خط الأنابيب عبر إسرائيل بمد خطوط أنابيب من إيلات إلى مصفاة النفط في ينبع، إمّا براً (عبر الأردن) أو بحراً، وذلك لنقل النفط ومشتقاته. وفي تشرين الأول ٢٠٢٠، أعلنت الشركة الإسرائيلية عن توصلها لاتفاق لتمديد خط الأنابيب الّذي يربط بين مدينتي إيلات وعسقلان إلى الإمارات. وصرّحت الشركة الإسرائيلية بأنّها وقّعت على مذكرة تفاهم مع شركة «ميد- رد لاند بردج»، وهي شركة إسرائيلية- إماراتية، تملكها پترومال الإماراتية ومقرها أبو ظبي، وشركة لوبر لاينر الدولية للبنية التحتية والطاقة. وتوفّر هذه الاتفاقية لأبو ظبي جسراً لنقل الوقود الأحفوري مباشرة إلى أوروبا، وتعدّ من أهمّ أشكال التعاون الّتي ظهرت بين الجانبين منذ إعلان الإمارات وإسرائيل عن إقامة العلاقات بينهما.

وأشارت الشركة الإسرائيلية إلى أنّ التوقيع على الاتفاقية جرى في أبو ظبي بحضور وزير المالية الأميركي ستيڤن منوتشن ومسؤولين أميركيين وإماراتيين آخرين.

الحكومة تركت الكرة في ملعب وزارة البيئة

حالياً تبيّن في تسريبات صحافيّة أن الحكومة ستعلن نيّتها عدم التدخّل في تنفيذ الاتفاق، وفقاً لوثيقة مكتوبة قبل صياغة رد الدولة على المحكمة العليا. والموقف الذي سيتم نقله إلى المحكمة العليا، وفقاً للنشر، هو أن الاتفاق لا يتطلب مشاركة خاصة من الدولة، وهو ما يتماشى مع موقف الشركة ووزارة المالية، ولكن هذا الموقف يتيح أيضاً لوزارة حماية البيئة حرية التصرف بوصفها الجهة التي تتولى الرقابة على الاتفاق من ناحية الأنظمة المعمول بها.

وتعلّق جهات مواكبة للقضيّة بأن الحكومة اختارت عملياً عدم إلغاء الاتفاقية، لكنها تركت الأمر لوزارة حماية البيئة، التي تعارض المخاطر الإضافية التي سيجلبها الاتفاق على الجمهور والبيئة، وأبقت لها إمكانية ممارسة صلاحياتها كجهة تنظيمية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق. معنى الأمر أن الاتفاق قائم لكنه الآن لن يُفعّل ولكن الصورة ستختلف إذا تغيّرت سياسة وزارة حماية البيئة، أو إذا تغيّر حامل الحقيبة الوزارية، وهي اليوم تمار زاندبرغ من ميرتس. فالتنفيذ المستقبلي للاتفاقية وارد إذا تغيّرت بمن يحمل موقفاً مختلفاً.

يلاحظ موقع «زافيت» (زاوية)، وهو عبارة عن منصة محتوى وتواصل تابعة للمنظمة الإسرائيلية لعلوم البيئة والبيئة، أنه حتى لو كانت التطورات الأخيرة في النضال ضد الاتفاقية مثيرة للتفاؤل، يعتقد العديد من الخبراء في هذا المجال أنه في وضع من السلوك الحكومي السليم لم يكن ينبغي توقيع الاتفاقية أصلا. ويتابع أن الباب الآن مفتوح أمام مواجهة قانونية بين شركة «خط أنبوب أوروبا آسيا» وبين وزارة حماية البيئة. وبما أن القرار يعني أنه لن يتم إلغاء الاتفاق رسمياً، وأن قيود وزارة حماية البيئة هي التي ستمنع تنفيذه بالكامل، فقد يؤدي موقف الدولة إلى مواجهة مستقبلية، ليس بين الشركة ووزارة المالية فحسب، بل بين الثانية وبين وزارة المالية المهتمة والمعنيّة جداً بتنفيذ الاتفاق.

خبراء البيئة الإسرائيليون حذروا من تهديد الاتفاق النفطي الإماراتي- الإسرائيلي، ونظم نشطاء للبيئة حركة احتجاجية في موقف للسيارات يطل على رصيف النفط عند ميناء إيلات ضد ما وصفوه بـ«كارثة تلوح في الأفق»، ورددوا شعارات منها أن الصفقة «تأتي بالأرباح على حساب المُرجان». وشموليك تغار، عضو مؤسس لـ«جمعية حفظ بيئة البحر الأحمر» وأحد سكان إيلات، قال في حديث صحافي لوكالة «فرانس برس» إن «الشعاب تبعد المرجانية ٢٠٠ متر عن المكان الذي سيفرغ فيه النفط. يقولون إن الناقلات حديثة ولن تحصل أي مشكلة، لكن لا مفر من حدوث عطل أو خلل. لا يمكن الترويج لسياحة خضراء عندما تكون لديك ناقلات نفط في الميناء». وحذر من أن وصول ناقلتي نفط إلى ثلاث ناقلات أسبوعيا يعني أن حركة مرورها ستكون «متتالية» في الميناء ما سيؤثر على صورة المدينة التي تروج لسياحة مراعية للبيئة.

وفقاً لتقرير وكالة الأنباء الدولية، ففي الوقت الذي تتعرض فيه الشعاب المرجانية في العالم لظاهرة الابيضاض بسبب تغير المناخ، بقيت تلك الموجودة في إيلات في وضع مستقر بسبب مقاومتها الفريدة للحرارة. إذ تمتد محمية الشاطئ المرجاني في إيلات على حوالي ١,٢ كيلومتر قبالة ساحل المدينة، ما يحمي الشعاب المرجانية التي تعد موطنا لمجموعة متنوعة غنية من الحياة البحرية.

ووفقاً لرئيس قسم الأحياء البحرية والتكنولوجيا الحيوية في معهد إيلات للعلوم البحرية، نداف ششار، فإن «قرب الشعاب من ميناء شركة خطوط الأنابيب الأوروبية الآسيوية، يعرضها لخطر جسيم. منشآت الشركة ليست معدة لمنع الحوادث وهي مصممة فقط لمعالجة التلوث بعد وصوله إلى المياه». وششار هو واحد من ٢٣٠ خبيرا متعددي التخصصات قدموا اعتراضاً لرئيس الحكومة الإسرائيلية، في حينه، بنيامين نتنياهو، ضد المشروع، وأكدوا أنه لا مفر من حصول تسرب عند نقل النفط من الناقلات إلى خط الأنابيب، وقد حذّروا من أن الزيادة المتوقعة في حجم الشحنات النفطية إلى إيلات «ستكون نتيجتها تسربا مستمرا للتلوث النفطي».

مخاطر لم يتم فحصها على الإطلاق ضمن بيان التقييم

نُشر في أواسط شهر كانون الأول الفائت أوسع تقرير خبراء مهني حول مخاطر الاتفاق الإسرائيلي- الإماراتي، وهو التقرير الذي صدر عن «منظمة علم البيئة والبيئة» المذكورة أعلاه. تم إعداد التقرير على مدى ثلاثة أشهر وشارك فيه ٤٦ عالماً وباحثاً من مجموعة متنوعة من مجالات المعرفة، ومن بين الباحثين علماء البيئة الأرضية، ومجموعة من علماء البيئة البحرية، ومجموعة من خبراء الصحة العامة، ومجموعة من خبراء تحلية المياه.

بحسب التقرير، فإن الاتفاق على زيادة نقل النفط في البنية التحتية سيؤدي حتماً إلى إضافة مخاطر مختلفة للجمهور، بعضها مخاطر لم يتم فحصها على الإطلاق ضمن بيان تقييم المخاطر الذي قدمته شركة النفط الإسرائيلية إلى وزارة حماية البيئة. وأقرت لجنة الخبراء بأن الاتفاق ينطوي على مخاطر كبيرة لنظام تحلية مياه البحر لدولة إسرائيل، والاقتصاد الإسرائيلي، ويمس بالعلاقات الخارجية للدولة، ويؤثر سلباً على صحة ورفاهية سكان إيلات وعسقلان، وعلى النظم البيئية في البحر الأبيض المتوسط وخليج إيلات والنقب والعربة، بالإضافة إلى ذلك، أكدت لجنة الخبراء أن دولة إسرائيل ليست مستعدة بشكل كافٍ للتعامل مع حوادث التسرّب النفطي. (ويشار هنا إلى التسرّب الذي حدث العام ٢٠١٤ إذ أن ملايين الليترات من النفط الخام تسربت من خط أنابيب في الجنوب ما أدى إلى غمر مساحات شاسعة من محمية طبيعية صحراوية، فيما اعتُبر واحدة من أسوأ الكوارث البيئية في البلاد، على بعد نحو ١٨ كيلومتراً إلى الشمال من منتجع إيلات على البحر الأحمر).

وهكذا، ففي ضوء المخاطر التي يشكلها الاتفاق، والتي لم يتم تضمين معظمها ولم يتم تقييمها بشكل مهني في تقييم المخاطر الذي أجرته الشركة، يوصي تقرير لجنة الخبراء بإلغاء الاتفاقية. والمخاطر التي أشار إليها الخبراء هي المخاطر التي تتعرض لها منشآت التحلية في إيلات وساحل البحر الأبيض المتوسط في حالات تسرب النفط في إيلات أو عسقلان، ومخاطر تلوث الهواء نتيجة زيادة تخزين النفط في إيلات وعسقلان، ومخاطر إلحاق الضرر بالنباتات والحيوانات في البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط.

ويشير التقرير يشير معايير منخفضة للغاية في إسرائيل فيما يتعلق بالتغييرات الجوهرية في البنية التحتية. وبناء عليه، أوصى التقرير الحكومة والكنيست بالترويج الفوري لخطة وطنية للاستعداد والاستجابة لحوادث التلوث النفطي. في الوقت نفسه، أكد أنه يجب تحسين الاستعداد للتعامل مع أحداث الانسكاب النفطي على الفور، ويجب إنشاء نظام تنظيمي ولوجستي مناسب لهذا الغرض. فهو يتحدث في خاتمة المطاف عن حقيقة بسيطة وقاسية مفادها أن هناك مخاطر كبيرة يسببها الاتفاق لم يتم أخذها في الاعتبار على الإطلاق.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 - 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية